

المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة العدل  
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة  
وعضوية القضاة السادة  
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د.محمد الطراونة، داود طييلة

المميز: .....

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
أمن الدولة في القضية رقم ٢٠١٥/١٠١٩ تاريخ ٢٠١٥/٦/١ المتضمن الحكم على  
المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية:

(١) المميز لم يرتكب أي فعل مخالف لأحكام القانون وأن قرار المحكمة مخالف  
للأصول والقانون وغير معتل وبالتناوب فإن العلم بلونه الأسود والموجود عليه  
عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) هي راية رسول الله وتسمى راية العقاب  
وهي بخلاف ما يظهر بوسائل الإعلام فيما يتعلق بعلم تنظيم الدولة الإسلامية الذي  
هو باللون الأسود وعبارة لا إله إلا الله محمد رسول الله وتضاف عليه عبارة (دولة  
الخلافة الإسلامية في العراق والشام).

(٢) وبالتناوب أيضاً فإنه لا يوجد أي فعل جرمي لأنه لا يوجد ما يشير في بيعة النيابة من أن المميز قام بالترويج لتنظيم الدولة الإسلامية بأي فعل ولم يتم بإظهار أي عبارات أمام أي شخص حول العلم أو غير ذلك مما يقتضي براءته والإفراج عنه فوراً.

(٣) إن العدل أساس الملك ومن الشكليات في العدالة أن تكون هناك بينات قاطعة وواضحة للإدانة ومعنى ذلك أن مئات الآلاف من الأردنيين يضعون راية سوداء صغيرة في داخل محلاتهم وسياراتهم وهي (العلم الأسود) والموجود عليها عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله).

(٤) لا توجد أي مخالفة ولا بيعة ولا توجد شروط وطوابق هذه الجريمة في هذه القضية.

(٥) وبالتناوب أيضاً فإن المميز شاب في مقتبل العمر ومتزوج وصاحب عمل وهي من الأسباب المخففة التقديرية بالاستناد إلى نص المادة العاشرة من القانون حيث إن محكمتكم هي محكمة موضوع ولها من الصلاحية في تخفيض العقوبة.

بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت قد أحالت المتهم إلى محكمة أمن الدولة لمحاكمته عن جرم:

١- القيام بأعمال من شأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمال عدائية وتعكير صلاتها بدولة أجنبية بحدود المادة ٧/ج وبدلالة المادة ٣/ب من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته.

نظرت محكمة أمن الدولة الدعوى وبعد استكمال إجراءات النقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٩/١٠١٩/٢٠١٥ تاريخ ٢٠١٥/٦/١ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

المتهم من مؤيدي ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ونتيجة علاقته بكل من المدعو والمدعو - لم يكشف التحقيق عن هويتهما- واللذين يحملان الفكر التكفيري فقد أقدم المتهم على تعليق راية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) داخل إحدى غرف منزله قاصداً بذلك الفعل تأييد هذا التنظيم الإرهابي وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ فقد تم إلقاء القبض على المتهم وضبطت الياقة معلقة على أحد جدران غرف منزله الكائن في منطقة الرصيفة وعليه جرت ملاحظته.

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي:

عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة المسندة من القيام بأعمال من شأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمال عدائية وتعكير صلاتها بدولة أجنبية خلافاً لأحكام المادة (٣/ب) وبدلالة المادة (٧/ج) من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته إلى الترويج لأفكار جماعة إرهابية خلافاً لأحكام المادتين ٣/هـ و٧/ج من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته وعملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول

المحاكمات الجزائية رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته وتجريمه بها حسب الوصف المعدل.

### العقوبة

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة بالإجماع ما يلي:

الحكم على المجرم عملاً بأحكام المادة (٧/ج) وبدلالة المادة ٣/هـ من قانون منع الإرهاب رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٦ بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم.

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته الحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم محسوبة له من تاريخ ٢٠١٤/١١/١ وأعيد توقيفه بتاريخ ٢٠١٥/١/١٣. لم يرتض المتهم المميز بهذا الحكم قطعاً فيه تمييزاً.

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي توصلت إليها.

وفي ذلك نجد إن محكمة أمن الدولة وبما لها من سلطة تقدير الدليل والأخذ بما يطمئن إليه ضميرها وطرح ما لا يرتاح إليه بمقتضى أحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد قنعت من البينة المقدمة من النيابة العامة أن المميز قد ارتكب جرم الترويج لأفكار جماعات إرهابية وذلك بقيامه بتعليق راية داخل غرفة الجلوس في منزله تعود إلى التنظيم الإرهابي وما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام (داعش) وأن محكمة أمن الدولة وللوصول إلى هذه القناعة قد ناقشت أدلة الدعوى مناقشة وافية واستخلصت منها النتائج التي توصلت إليها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي إليها هذه البينة وأن الأدلة التي اعتمدها محكمة الموضوع هي أدلة مقبولة قانوناً وتكفي لتكوين هذه القناعة.

وطبقت القانون على الوقائع ومنحت المتهم المميز أسباب مخففة تقديرية وفرضت عليه العقوبة ضمن الحد القانوني.

ومحکمتنا وبما لها من صلاحية تقدير البينة ووزنها بمقتضى أحكام المادة العاشرة من قانون محكمة أمن الدولة تفر محكمة أمن الدولة على ما توصلت إليه وعليه يكون الحكم موافقاً للقانون ومشمئلاً لشروطه القانونية ولا ترد عليه أسباب التمييز مما يتعين ردها.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٨ محرم سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢١/١٠/٢٠١٥م.

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م